الأمم المتحدة S/PV.4971

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٧١**

الأربعاء، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	ألمانيا	السيد بلوغر
	إسبانيا	السيد يانيس بارنويفو
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-35528 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما سعادة السيد جيمس كننغهام، ممثل الولايات المتحدة، وسعادة السير إمير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بعد سنة من اتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بالإجماع، سيكون هذا آخر تقرير فصلي مشترك تقدمه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن تنفيذ ذلك القرار.

في ٣٠ حزيران/يونيه ستنتهي سلطة التحالف المؤقتة وإطار الاحتلال الذي أُقرّ وأنشئ بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وسينتهي مجلس الحكم العراقي في ذلك التاريخ، وستتولى المسؤولية والسلطة حكومة عراقية مؤقتة لتحكم العراق ذا السيادة. وستشمل مسؤولياتها المهمة الحرجة المتمثلة في الإعداد لإجراء انتخابات لتشكيل جمعية وطنية انتقالية. وستُجرى الانتخابات، إذا أمكن، بحلول نهاية سنة ٢٠٠٤ وعلى أي حال في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وتلك خطوات هامة على طريق الشعب العراقي المؤدي إلى حكم نفسه ديمقراطيا. ومع ذلك، لا يزال ينتظرنا الكثير من العمل الشاق. ونقول للذين سيعترضون على الحكومة الجديدة المؤقتة ويمتحنونها إننا لا نزال نلتزم التزاما قويا بأن نرى العراق يجتاز بنجاح مرحلة الانتقال السياسي إلى حكومة ديمقراطية دستورية. والاستهداف العشوائي للشعب العراقي وأعضاء المجتمع الدولي من قبل العناصر الإجرامية، التي تشمل إرهابيين أجانب، لن يوهي عزيمتنا.

وقبل أن أنتقل إلى تفاصيل تقريري عن تنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، أعتقد أنه من المستصوب أن أتطرق إلى إساءة معاملة السجناء العراقيين في أبوغريب. لقد رأينا الصور. فهي تصور أعمالا مشينة تلطخ شرف الولايات المتحدة وسمعتها. إن حكومتنا وشعب الولايات المتحدة يقفان مع بقية العالم إزاء الشعور بالصدمة والاشمئزاز. وقد أدان الرئيس بوش بقوة تلك الإساءات وأعتذر بشأنها وأوضح بجلاء أن المسؤولين عنها سيحاسبون تماما. وتتخذ الولايات المتحدة تدابير لضمان ألا تتكرر أعمال من هذا القبيل. وشرع جيشنا في إجراء استعراض شامل للسياسات والإجراءات المتبعة في جميع السجون في العراق، وهناك تحقيقات عديدة جارية.

ويتحرك نظام العدالة لدينا بسرعة بغية التصدي لهذه الإساءات. وحتى الآن، وجّهت الولايات المتحدة تهما إلى سبعة من الأفراد العسكريين بارتكاب مخالفات إجرامية وأعفت ضابطين من القيادة. وعُقدت أولى المحاكمات الجنائية اليوم. ولا يزال عدد من التحقيقات مفتوحا وجاريا. وجميع الدعاوى المتعلقة بسوء المعاملة يجري التحقيق فيها بصورة شاملة. وستُحدد الإجراءات القضائية العادلة الجرم المرتكب، وسيعاقب الذين يدانون.

إن المطلوب من القوات الأمريكية في العراق أن تعمل وفقا لاتفاقيات جنيف، وهذا التزام نأخذه بجدية صارمة. وقد اتخذنا إجراءات فورية لتعزيز السياسات

العسكرية القائمة لضمان أن تفهم القوات الأمريكية تلك المعايير وأن تتدرب عليها بالكامل وأن تمتثل لها تماما. والولايات المتحدة ملتزمة بأن توفر للجنة الصليب الأحمر الدولية سبل الوصول إلى المعتقلين الذين تحتجزهم الولايات المتحدة في العراق، وظللنا نعمل مع اللجنة منذ بداية الاحتلال. وأجرت السلطات العسكرية الأمريكية تحقيقا في المسائل التي استرعت لجنة الصليب الأحمر الانتباه إليها، وستواصل العمل مع اللجنة في المستقبل.

وكما قال الرئيس بوش، إن البلدان الحرة تواجه هذه الإساءات علانية ومباشرة. والغالبية العظمى من أفراد الخدمة العسكرية الأمريكية يتصرفون في توافق تام مع القانون الدولي للصراعات المسلحة، وهم يمثّلون الولايات المتحدة على نحو مشرِّف. ولكن الديمقراطية تقتضي أن يقدم الذين يسيئون استعمال السلطة إلى العدالة.

في ١٦ نيسان/أبريل قدمت الولايات المتحدة تقريرا شاملا إلى مجلس الأمن، عملا بالقرار ١٥١١ (٢٠٠٣) وبالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، فيما يتعلق بالجهود المبذولة والتقدم المحرز في توفير الأمن والاستقرار. ولا تزال القوة المتعددة الجنسيات، بما في ذلك القوات العراقية المسلحة وقوة الدفاع المدني العراقية الخاضعة لقيادتها، عاكفة على أداء مهامها، المتمثلة في عمليات تحقيق الاستقرار، وجهود إعادة الإعمار، والتدريب في مجال الشؤون المدنية والمهمة الهامة المتمثلة في تدريب قوات الأمن العراقية.

وقد ظلت الحالة الأمنية خلال الأشهر التي أعقبت تقريرنا بموجب القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) صعبة بوجه خاص. فالقوة المتعددة الجنسيات تشن الهجمات على عناصر النظام السابق والإرهابيين الأجانب في الفلوجة والرمادي. ويُلقي أفراد القوة المتعددة الجنسيات القبض على مرتكبي الهجمات وأولئك الذين يخططون لأعمال العنف في المستقبل. وما فتئت القوة المتعددة الجنسيات تتصدى لعمليات الاختطاف المؤسفة وتقوم أيضا باتخاذ إجراءات لوقف استباحة القانون التي أثارها مقتدى الصدر ومليشيا المهدي التابعة له في بغداد وجنوب العراق. ولا يمكن السماح لهذه الجماعات بحرمان العراقيين من آمالهم في المستقبل. ونتوقع أن تبذل العناصر العنيفة جهدا متضافرا لإعاقة الانتقال وزعزعة استقرار العراق فيما نقترب من ٣٠ حزيران/يونيه.

وبما أننا أبلغنا مجلس الأمن بشأن الهياكل الأمنية بشيء من التفصيل قبل مجرد شهر ، فإنني لن أصف كل واحد من عناصر قوات الأمن العراقية مرة أخرى اليوم. إن أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ مواطن عراقي يعملون في مختلف عناصر قوات الأمن العراقية ويسهمون الآن في إحلال الأمن والاستقرار في العراق. وبينما ظل عدد قوات الأمن العراقية يزداد باطراد، فإن الأعداد وحدها لا تحكي القصة كاملة. إذ كانت استجابة مختلف قوات الأمن العراقية في نيسان/أبريل غير متكافئة، ونحن نركز على تحسين نوعية قيادة تلك القوات. وقد أحرز العراقيون، بمساعدتنا، تقدما هاما في بناء مؤسسات الأمن الوطني التي ستكون أساسية للحكومة العراقية في توفير القانون والنظام. وأنشئت وزارة للدفاع ووزارة للداخلية ولجنة وزارية معنية بالأمن الوطني. وستظل إقامة سلسلة قيادة مدنية عراقية لقيادة قوات الأمن العراقية أولوية رئيسية وعنصرا أساسيا في شراكتنا المتعددة الجنسيات.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة مماثلة إلى وجود أجهزة قضائية وإصلاحية فعالة. وفي مواجهة العناصر العنيفة التي وصفتها قبل قليل، ستكون مواصلة عمليات القوة المتعددة الجنسيات بعد ٣٠ حزيران/يونيه ضرورية لضمان أمن العراق وتقدمه في انتقاله السياسي. ونحن ندرك الحاجة إلى قيام شراكة وثيقة مع الشعب العراقي والقوات العراقية، على نحو ما أُعرب عنه في القانون الإداري الانتقالي، وسنبني

على هذه العلاقة. وستُنشأ ترتيبات تعاونية وتشاورية بين القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية المؤقتة ذات السيادة. وسيكون الكفاح ضد الإرهاب ومن أجل أمن العراق واستقراره كفاحا مشتركا.

أخيرا، يجب أن نوسع القوات الأمنية الدولية لدعم عودة موظفي الأمم المتحدة الدوليين إلى العراق. ونحن نعمل لإنشاء وحدة في إطار القوة المتعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة لتوفير الأمن خصيصا لموظفي الأمم المتحدة ومرافقها في العراق. فقدرة الأمم المتحدة على مواصلة دورها الحيوي في مساعدة العراقيين على الإعداد للانتخابات تتوقف على أمنها. ونحن نحث المجتمع الدولي على المشاركة في هذه المهمة الهامة.

واسمحوا لي الآن أن أتكلم قليلا عن دعم الجهود العراقية الرامية إلى إصلاح وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية للحكم التمثيلي. فبعد فترة قليلة من تقريرنا الصادر في شباط/فبراير وافق مجلس الحكم على القانون الإداري الانتقالي، الذي سيشكل أساسا قانونيا للحكومتين العراقيتين المؤقتة والانتقالية حتى تتم المصادقة على دستور دائم. وينص القانون الإداري الانتقالي، من ضمن أحكامه الأساسية، على الحقوق المتساوية لجميع العراقيين، بصرف النظر عن الجنس أو الطائفة أو الرأي أو الاعتقاد أو القومية أو الدين أو الأصل. ويؤكد على أن العراق دولة واحدة ذات هياكل اتحادية، ويؤكد السيطرة المدنية على دوائر الأمن العراقية ويؤكد استقلال القضاء.

وينص القانون الإداري المؤقت أيضا على إجراء انتخابات وطنية لتشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ولكن إذا أمكن بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة، وأن تكتمل صياغة مشروع دستور دائم في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والانتقال إلى حكومة عراقية منتخبة دستوريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأشير في هذا السياق إلى أن الحكومة الانتقالية المنتخبة سيكون لها الحق والسلطة لتعديل أحكام القانون الإداري الانتقالي إن شاءت.

وفي آذار/مارس، دعا مجلس الحكم العراقي الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة والمشورة للشعب العراقي في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة. وقد أيدت سلطة التحالف المؤقتة دعوة مجلس الحكم تأييداً تاماً. واستجابة لذلك، أوفد الأمين العام مستشاره الخاص، السفير الإبراهيمي، إلى العراق في أوائل نيسان/أبريل. واقترح الإبراهيمي في تقريره اللاحق الذي قدمه إلى هذا المجلس في ٢٧ نيسان/أبريل أن تضم الحكومة المؤقتة رئيساً، ونائبين للرئيس، ورئيساً للوزراء، ومجلساً للوزراء يتبع رئيس الوزراء، وهيئة استشارية. كما أشار إلى الصلة بين الأمن والعملية السياسية باعتبار أن الأمن ضروري لاستكمال هذه العملية، في حين أن العملية السياسية ذاتها ستسهم ''إسهاماً قوياً'' في مجال الأمن.

وعاد السفير الإبراهيمي إلى العراق في أوائل هذا الشهر لمواصلة المشاورات الواسعة النطاق مع الشعب العراقي، بغية تحديد حكومة مؤقتة للفترة حتى موعد إجراء الانتخابات التي ستحظى باحترام وتأييد الشعب العراقي. ولا تزال هذه المشاورات مستمرة.

والحكومة المؤقتة ستكون هي السلطة الحاكمة لعراق ذي سيادة في ٣٠ حزيران/يونيه. وقد أعرب العديد من العراقيين عن الرغبة في وضع قيود على سلطات هذه الحكومة المؤقتة، وكان من رأيهم أن من الأفضل ترك بعض المسائل لحكومة عراقية منتخبة للبت فيها. ونلاحظ أن على العراقيين أن يحددوا ماهية تلك القيود في سياق العملية التشاورية التي يقوم بها السفير الإبراهيمي.

وبطبيعة الحال، سيكون من المعالم الرئيسية لعملية الانتقال السياسي في العراق إنشاء حكومة يتم اختيارها عن طريق انتخابات ديمقراطية. وثمة تقدم كبير فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وفريق المساعدة الانتخابية التابع للأمم المتحدة برئاسة كارينا بيريللي يقيم علاقة عمل مفيدة مع المسؤولين العراقيين ومسؤولي سلطة التحالف المؤقتة. ويعمل هؤلاء مع العراقيين من أجل بلورة الركائز الرئيسية الثلاث للنظام الانتخابي: لجنة مستقلة للانتخابات، والاتفاق على القواعد الانتخابية، وقانون الأحزاب السياسية.

وأفادت الآنسة بيريللي مؤخراً بأن الأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة مستقلة للانتخابات تسير على قدم وساق. وتشهد جميع المحافظات الثماني عشرة حالياً عملية ترشيح على مستوى البلد، يؤيدها مجلس الحكم وهي مفتوحة أمام كل العراقيين لانتخاب أعضاء اللجنة. وتقضي الخطة باختيار سبعة أعضاء في اللجنة من خلال عملية استعراض دقيقة. وكما يتضح من اسمها، ستكون اللجنة مستقلة وغير حزبية. ورغم أن التقدم المحرز ممتاز، ما زلنا نواجه مشكلة ضغط الوقت. والمشاركة الريادية للأمم المتحدة في مساعدة العراقيين في الإعداد للانتخابات كانت، وستبقى، حيوية للانتقال السياسي في العراق.

أنتقل الآن إلى برنامج النفط مقابل الغذاء. فالعراق ما زال يتلقى سلعاً تم شراؤها في إطار هذا البرنامج. ومركز التنسيق الذي أنشئ مع تولي سلطة التحالف المؤقتة مسؤولية ما تبقى من تعاقدات البرنامج بعد انتهائه، ما زال يشرف على شحن المواد الغذائية والإمدادات الإنسانية الأخرى المتبقية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي المحافظات الشمالية الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية، قدم مكتب تنسيق المشاريع الخبرة التقنية وصرف الأموال اللازمة لمواصلة العمل في أكثر من ١٠٠ من المشاريع ذات الأولوية في مجالات الطاقة والزراعة والصحة والتعليم والتعمير.

وقد شُرِع في تنفيذ برامج بناء القدرات والدعم التقني خلال الأشهر الأخيرة في الوزارات العراقية ذات الصلة بغية تحسين القدرات العراقية للحصول على المواد الأساسية ورصد الشحنات الواردة في إطار النفط مقابل الغذاء. وهذا سيساعد على ضمان تمكين العراقيين من إدارة ما تبقى من مشاريع وتعاقدات النفط مقابل الغذاء عندما تنتهي مهمة مركز التنسيق ومكتب تنسيق المشاريع بانتقال السلطة إلى عراق ذي سيادة في ٣٠ حزيران/يونيه.

أخيراً، ألاحظ أن المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في العراق قام بجمع وثائق النفط مقابل الغذاء في موقع مركزي مع تأمينها توطئة لإجراء تحقيقاته الخاصة بشأن البرنامج، مبدياً استعداده لمساعدة الأمم المتحدة وأي تحقيقات أخرى بشأن المخالفات المزعومة.

أما فيما يتعلق بنزع السلاح، فيواصل فريق مسح العراق عمله بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل العراقية والأنظمة المحظورة لإيصال القذائف والبنية الأساسية المتصلة بها وتدميرها. ومن السابق لأوانه أن نستخلص أي استنتاجات نهائية. فأمام هذا الفريق عمل كثير، بما في ذلك متابعة التقارير المستمرة والمتواترة بشأن مخابئ الأسلحة المخفية. وسجل الفريق بالفعل عدة انتهاكات للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة في الأنشطة التي كان يتعين على نظام صدام حسين إبلاغ الأمم المتحدة بشأنها بموجب مقتضيات قرارات مجلس الأمن، ولكنه لم يفعل. وقد كشف فريق مسح العراق عن جهود شراء عراقية غير قانونية للحصول على مواد ذات استخدام مزدوج في انتهاك لجزاءات الأمم المتحدة، ولاحظ أن جهوداً مكثفة، استمرت حتى عام ٢٠٠٣، لخداع مفتشي الأمم المتحدة. كما حدد هذا الفريق برامج بحث عراقية ذات تطبيقات محتملة في مجموعة متنوعة من برامج أسلحة الدمار الشامل. وأخيراً، يعمل هذا الفريق لتحديد

النوايا الاستراتيجية لصدام فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ونظام التفتيش التابع للأمم المتحدة.

وختاماً، لديَّ كلمة أخيرة. ففي الوقت الملائم خلال الأسابيع المقبلة، سينظر هذا المجلس ويبت في مشروع قرار يتضمن المعالم المقبلة للانتقال السياسي في العراق. لقد وصلنا إلى منعطف دقيق في تاريخ العراق. وسيمثل ٣٠ حزيران/يونيه خطوة حيوية نحو تحقيق هدف إقامة عراق مستقل وديمقراطي ومستقر، يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه. والآن، حان الوقت لوقوف مجلس الأمن والمجتمع الدولي جنباً إلى جنب دعماً للعراق وشعبه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كننغهام على إحاطته الإعلامية الوافية.

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لا شك أن الأشهر الثلاثة الأخيرة شهدت تحديات في العراق، بما في ذلك الهجمات المستمرة ممن يريدون حرمان الشعب العراقي من الفرصة لإعادة بناء بلده وتولي شؤونه بنفسه. ومع ذلك، استمر التقدم في مجالات أساسية. واليوم، سأوضح مراحل العمل الجارية في مجال الخدمات الأساسية، والاقتصاد وحقوق الإنسان والعدالة. ويتضمن المرفق الذي سيعمم بصورة منفصلة مزيداً من التفاصيل بشأن هذه النقاط.

وشأني شأن السفير كننغهام، أود في البداية أن أقول بضع كلمات بشأن موضوع المحتجزين. إن الجنود البريطانيين في العراق يعملون وفقاً لاتفاقية جنيف والقانون الدولي – وهي التزامات نأخذها على عاتقنا بجدية متناهية. وإساءة معاملة المسجونين أمر غير مقبول تماماً وحكومة المملكة المتحدة لن تتردد في اتخاذ الإجراءات اللازمة عند تقاعس الجنود البريطانيين عن احترام التزاماتنا بموجب القانون الإنساني الدولي أو المعايير السامية التي يتوقعها الرأي العام البريطاني والدولي.

إننا نعمل بشكل وثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ بدء الاحتلال. وقد حققت وزارة الدفاع بعناية في أي حالات فردية أبلغتنا بها تلك اللجنة أو غيرها من الهيئات الدولية، وكذلك بالنسبة للحوادث التي توفي فيها مدنيون أثناء الاحتجاز. ومرفق الاعتقال التابع للمملكة المتحدة بالقرب من البصرة يخضع للتفتيش المنتظم من جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي يتوفر لها الوصول الكامل وغير المقيَّد إلى المحتجزين. كما أن توصيات اللجنة بشأن الإجراءات المتبعة في المرافق التي تديرها المملكة المتحدة قد نُفِّذت.

وقد أجرت الشرطة العسكرية الملكية ٣٣ تحقيقاً منذ وصول القوات البريطانية إلى العراق، لا يزال التحقيق في ١٢ منها مستمراً. وانتهى خمسة عشر تحقيقاً من أصل ٢١ إلى عدم وجود ما يستوجب المساءلة. أما التوصيات بشأن الحالات الست الأخرى فتنظر فيها السلطات العسكرية حالياً.

ولقد اعتذرت حكومة المملكة المتحدة بلا تحفظ لأي عراقيين أساءت القوات البريطانية معاملتهم. ولن نتسامح حيال مثل هذه المعاملة السيئة وسنواصل التحقيق في أي مزاعم بسرعة وبعناية كاملة. ونحن عازمون على عدم ترك قضايا إساءة المعاملة تلطخ العمل الجيد الذي يقوم به الآلاف من الجنود البريطانيين الذين يعرضون حياتهم للخطر للمساعدة على بناء مستقبل أفضل للعراقيين، أو أن تلوث سمعة المملكة المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

أنتقل الآن إلى توفير الخدمات. ففيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، نواصل العمل من أجل عملية

إعادة تأهيل طويلة الأجل للبنية الأساسية للمياه والصرف الصحي.

واستُكملت أعمال الهندسة المدنية في ثلاث محطات لمعالجة المياه المستعملة خارج بغداد، كما أن الإصلاحات انتهت في محطة لمعالجة مياه المجاري. وجدد أيضا نظام صفوان للمياه، مما يوفر مياه الشرب لـ ٤٠ ٠٠٠ من السكان. وفي البصرة، ستتجاوز جودة المياه وحجمها مستويات ما قبل الحرب خلال فصل الصيف.

وبالنسبة للطاقة، فإن إعادة التأهيل الطويلة الأجل مستمرة، بهدف بناء شبكة طاقة كهربائية مستدامة. وقد أضيفت قدرات توليد جديدة إلى محطتي الطاقة الكهربائية في كركوك وجنوب بغداد. ويبلغ متوسط التوليد الكهربائي الآن حوالي ٨٠٠ ٣ ميغاواط يوميا. وهدف سلطة التحالف المؤقتة هو تحسين القدرة على التوليد إلى ٠٠٠ ٦ ميغاواط يوميا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه.

واستمر تحقيق زيادة في إنتاج النفط وصادراته، ببلوغ الإنتاج مؤخرا حوالي ٢,٤ مليون برميل يوميا، كما أن الصادرات تبلغ حوالي ١,٨ مليون برميل يوميا. وتفيد التوقعات بأن عائدات النفط لهذا العام ستبلغ حوالي ١٨ بليون دولار، لتزيد حسب الإسقاطات الحالية إلى ٢٨ بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٥.

وفي مجال النقل، يجري الاضطلاع بأعمال تحسين رئيسية في المطارات الدولية الثلاثة في بغداد والبصرة والموصل. وفي ميناء أم قصر، استكمل انتشال ١٩ حطاما بغية تيسير تدفق حركة المرور، كما تم ربط الميناء بشبكة للطاقة الكهربائية. وتؤدي سكك حديد جمهورية العراق الآن خدمة يومية للركاب بين بغداد والبصرة، ومن الموصل إلى سوريا.

ويجري الاضطلاع بعمل كبير لتجديد نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهناك الآن ما يربو على ٧٦٠ ٠٠٠ مشترك في الخطوط الهاتفية الأرضية، وقرابة ٣٩٠ ٠٠٠ مشترك في الهواتف المحمولة. ويمثل إجمالي المشتركين زيادة تبلغ نسبتها ٣٨ في المائة على مشتركي الخطوط الهاتفية الأرضية قبل الصراع.

وأنشئت لجنة عراقية جديدة للاتصالات ووسائط الإعلام، لها سلطة على المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة.

وفي مجال الرعاية الصحية، بالرغم من أنه ما زالت توجد بعض الصعوبات، فإن جميع المستشفيات في العراق البالغ عددها ٢٤٠ مستشفى هي قيد العمل. وقد استؤنف التحصين الروتيني للأطفال، كما أنه، بمدخلات من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة الصحة، يقوم ٤ ٠٠٠ عامل صحي و ١٢٤ مراقبا بتنفيذ حملة تحصين شهرية. وأنشأت وزارة الصحة العراقية مؤخرا مركزا للعمليات يعمل على مدار الساعة لتنسيق المسائل الصحية.

وإذ انتقل إلى مجال التعليم، فإن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وقوات التحالف والمنظمات غير الحكومية أنشأت ما يزيد على ٢ ٣٠٠ مدرسة. وجميع مدارس بغداد تقريبا استفادت من برنامج للمنح الصغيرة للإصلاحات والإمدادات التي تختارها. وأعلنت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مؤخرا تقديم منحة إضافية تبلغ ١٢,٦ مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة كي تواصل عملها في دعم وزارة التعليم.

وأود الآن أن انتقل إلى التطورات الاقتصادية. فقد أدى السعر المرتفع على نحو غير متوقع للنفط وبعض التحويلات الكبيرة من الأموال المتصلة ببرنامج النفط مقابل الغذاء إلى دعم الأموال العامة العراقية بعدة بلايين من

الدولارات. وبناء على ذلك، أصدرت وزارة المالية العراقية ميزانية منقحة لعام ٢٠٠٤ تحدد الإنفاق الجديد، كما تحدد مخصصات جديدة للوزارات العراقية.

وفي ٦ أيار/مايو، كان رصيد صندوق التنمية للعراق ١٠,٢ بليون دولار. وفي ٥ نيسان/أبريل، أعلن التحالف أن شركة الاستشارات المالية وشركة الخدمات الاستشارية وقعتا على عقد لمراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق بعد موافقة المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

كذلك اعتمدت تشريعات اقتصادية جديدة. وتشمل التدابير أن يتصرف المجلس العراقي للمراجعة العليا للحسابات بوصفه مؤسسة عامة مستقلة، بالمشاركة مع المفتشين العامين في كل وزارة.

وينشئ قانون جديد للمصرف المركزي للعراق إطارا مصرفيا وممارسات عمل للمصرف المركزي حديث الاستقلال.

وأدخلت تنقيحات على تشريعات حق التأليف والنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية بغية تهيئة الظروف للتجارة العادلة والانضمام في نهاية المطاف إلى منظمة التجارة العالمية.

ويسمح قانون السندات المالية المؤقت بإعادة إنشاء سوق بغداد للأوراق المالية بوصف السوق وسيلة لزيادة رأسمال القطاع الخاص، ولكنه يترك، على نحو هام، للإدارة الحكومية المقبلة أن تحدد شكل التجارة في السندات المالية في العراق في المستقبل.

وما زال التحالف يهتم بالتصدي للبطالة، وأنشأ مؤخرا برنامجا للأشغال العامة في المراكز الحضرية الكبرى. ويسمى البرنامج بمبادرة ''المدن السبع'' كما أنه يرمي إلى توفير وظائف إضافية زيادة على الـ ٣٤٥ ٠٠٠ وظيفة التي تقدر سلطة التحالف المؤقتة أنها أنشئت عن طريق عملية إعادة التعمير.

وسأركز الآن على حقوق الإنسان والعدالة. يتمحور تطوير ثقافة إيجابية لحقوق الإنسان في العراق على ثلاثة برامج مستقلة وتكميلية وهي: أولا، إنشاء وزارة فعالة لحقوق الإنسان؛ وثانيا، إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أمين للمظالم يعنى بحقوق الإنسان؛ وثالثا، إنشاء منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان قادرة على البقاء ونشطة ومستدامة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وافق السفير بريمر ومجلس الحكم على تعيين بختيار أمين، وهو ناشط معروف جيدا في مجال حقوق الإنسان، نائبا لوزير حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين تولى السيد أمين مهام الوزير. وهناك الآن ما يقرب من ١٣٠ موظفا في الوزارة.

إن جهود توفير التدريب في مواقع آمنة خارج بغداد مستمرة كما أن وزارة حقوق الإنسان، بدعم كامل من سلطة التحالف المؤقتة والوكالة الدولية للتنمية التابعة للولايات المتحدة، خصصت اثنين من محاميها للتصرف بوصفهما مراقبين في الموقع، وموظفي اتصال مع الأسر في سجن أبو غريب.

وتبلغ ميزانية حقوق الإنسان العراقية لعام ٢٠٠٤ ما يقرب من ١٤,٣ مليون دولار، بينما خصص مبلغ إضافي قيمته ١٥ مليون دولار لحقوق الإنسان في إطار الميزانية التكميلية لمجلس النواب في الولايات المتحدة. وعينت المحكمة الخاصة العراقية مديرها، بالترافق مع أول سبعة قضاة للتحقيق وخمسة مدعين عامين. وعقدت دورة تدريبية للقضاة العراقيين في لاهاي من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤. ومن المقرر عقد دورة أخرى في تموز/يوليه، بينما ستقدم الولايات

المتحدة المساعدة من خلال إنشاء مكتب للمستشار بشأن الجرائم التي ارتكبها النظام السابق.

إن مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية التابع لسلطة التحالف المؤقتة استكمل تقريبا تحديد سجن سابق لحفظ الوثائق والأدلة بشكل آمن. كما صممت قاعدة بيانات لحقوق الإنسان. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أعلن السفير بريمر إنشاء لجنة وطنية لإحياء التذكارات.

وشملت الميزانية التكميلية لمجلس النواب في الولايات المتحدة مبلغ مليون دولار لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وستتصرف اللجنة، التي تشمل مكتب أمين المظالم، بوصفها هيئة مستقلة لها سلطة قبول الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات الحكومية المزعومة لحقوق الإنسان.

والمسألة الرئيسية الأخرى هي العمل المستمر للتحالف بغية تعزيز المشاركة النشطة للنساء. ووفرت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة مستشارين جنسانيين لمساعدة جهود التحالف، بينما قامت الوكالة الدولية للتنمية التابعة للولايات المتحدة بتمويل ٥٥ منحة بإجمالي ٣ ملايين دولار تركز على قضايا المرأة، بما في ذلك إنشاء ١٤ مركزا للمرأة. وقد برزت مجموعة واسعة من الجماعات النسوية خلال العام الماضي، كما أن وزارة حقوق الإنسان بدأت في استضافة حلقات عمل بشأن قضايا المرأة.

وبالرغم من الظروف الهامة والمعقدة على أرض الواقع، فإن الكثير قد أنجز ويجري إنجازه في العراق. وسيشكل النقل الحقيقي للسلطة السيادية إلى حكومة عراقية مؤقتة في ٣٠ حزيران/يونيه الخطوة الهامة المقبلة، إذ أنها تسمح للشعب العراقي بأن تكون له الكلمة النهائية في الشؤون الخاصة به، كما أنها تمهد الطريق لإجراء انتخابات ديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ونحن نسرّع في الإعداد لتلك المناسبة التاريخية. ولقد تمّ بالفعل نقل زمام السلطة في ١١ وزارة عراقية إلى العراقيين، بينما توجد خطط لمزيد من عمليات النقل في الأيام المقبلة – وكل ذلك جزء من عملية لإعادة كامل السيادة إلى العراق.

وسيظل الشعب العراقي الخلاّق والموهوب يحظى بدعمنا فيما يتحرك نحو إجراء الانتخابات ووضع دستور دائم. وتبين الأحداث الأخيرة أن المتطرفين الأجانب وعناصر النظام السابق ما زالوا عازمين على حرمان العراقيين من التحكُّم في مستقبلهم السياسي، في حين أن إعادة بناء العراق ستبقى مهمة ضخمة. ويحدو المملكة المتحدة الأمل في أن يستمر المجتمع الدولي في دعمه السابق، ويبقى متحدا لمساعدة الحكومة العراقية والشعب العراقي في هذا الوقت الحرج للغاية.

وفي الأسابيع القليلة المقبلة، سيواصل المجلس النظر في إعداد مشروع قرار جديد عن العراق. ومشروع القرار ذاك ينبغي أن يعدَّ لتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة. وينبغي له أيضا أن يظهر دعمنا الصادق لتلك الحكومة ولمواصلة إحراز تقدم عراقي نحو إجراء انتخابات ديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السير إمير جونز باري على إحاطته الاعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية بغية مواصلة نقاشنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.